



لقاء بين ممثلي المجتمع المدني والمفاوضين في إطار انعقاد الدورة الثانية من المفاوضات حول «مشروع إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي (الأليكا)»

تونس، 28-31 ماي 2018

انطلقت الدورة الثانية من المفاوضات حول «مشروع إتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي (الأليكا)» برئاسة الحكومة بالقصبة، يوم الإثنين 28 ماي بحضور السيد هشام بن أحمد كاتب الدولة للتجارة الخارجية والمفاوض الرئيس لاتفاق الأليكا والسيد إغناسيو قارسيا برسيرو مدير بالمفوضية الأوروبية والمفاوض الرئيس من الجانب الأوروبي.

ومثلما تم في الدورة الأولى، التأم خلال فعاليات الافتتاح لقاء بين ممثلي المجتمع المدني والمفاوضين لمناقشة محتوى هذه الدورة من المفاوضات والتمشي المتبع بخصوص الأليكا.

وفي كلمته الافتتاحية أعلن السيد هشام بن أحمد أن هذه الدورة الثانية ستمتد من 28 إلى 31 ماي 2018 وأعاد كاتب الدولة التذكير بالأهمية التي توليها الحكومة لمشاركة المجتمع المدني في هذه المفاوضات مشددا على أن هذه الأخيرة هي بصدد التقدم باطراد وإن كان ذلك بصفة غير متوازية في بعض القطاعات. ولاحظ السيد هشام بن أحمد أن الدورة الجديدة للمفاوضات تتعقد تأكيدا للالتزام تونس بالمضي قدما في الحوار بخصوص الأليكا لا فقط من منظور التبادل التجاري وإنما من أجل تعزيز ارتباط تونس بالفضاء الأوروبي.

وأحيلت الكلمة إلى السيد إغناسيو قارسيا برسيرو الذي أكد من جانبه أن اتفاقية الأليكا ليست إلا جزءا من الالتزام الأوروبي الذي هو أوسع مع تونس. وأوضح أن التمشي المتبع في هذه المفاوضات يعتمد أساسا على التقدم اللامتوازي حسب القطاعات كما أن الهدف يظل إقامة شراكة استراتيجية مع تونس على أساس مبادئ واضحة تهتم تعزيز إقامة النظام الديمقراطي وتأمين التنمية المستدامة وتحقيق التقدم الاجتماعي علاوة على الحرص على احترام حقوق الإنسان.

وتناول الكلمة السيد كمال داود، رئيس النقابة الوطنية للفلاحين، الذي اعتبر أن هذا اللقاء على غاية من الأهمية لإمكانية تأثيره على الموقف الذي سيتم اتخاذه من اتفاقية الأليكا، وذكر المتحدث بهشاشة الوضع في القطاع الفلاحي الذي يعيش عدة أزمات تتطلب حلولها الكثير من الجهد والتفكير. واعتبر السيد كمال داود أن المفاوضات تمر بالإعداد وبالتكوين الجيد، مشيرا إلى أن بعض القطاعات قد تكون مستعدة أكثر من غيرها إلى التفاوض أو ربما حتى الانفتاح مناديا بضرورة دراسة تجارب البلدان الأخرى التي سبقتنا مثل إسبانيا والبرتغال واعتبار الطريقة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل إعانة هذين البلدين للوصول إلى تقارب واضح مع بقية دول المجموعة.

واعتبر السيد كمال داود أن اتفاقيات الأليكا ليست فقط إزالة للحواجز التعريفية لأن حواجز أخرى تريبية وصحية وغيرها موجودة ولا بد من التعرف عليها ومناقشتها.

وأعطيت الكلمة بعدئذ إلى السيد محمد مرزوق، رئيس الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، الذي تدخل متسانلا إن كانت تونس في حاجة اليوم إلى اتفاقية الأليكا وإذا كان الأمر كذلك فكيف سيقع تنفيذ هذه الاتفاقية مشيرا في هذا الصدد إلى ضرورة إنجاز دراسات تقييمية لتطبيق الأليكا في كل القطاعات المعنية.

وتناولت الكلمة السيدة لبنى الجريبي، رئيسة المنظمة غير الحكومية "سوليدار" لتؤكد أن منظماتها تعتقد بضرورة اعتماد مقاربة قطاعية في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأليكا لأن القطاعات المعنية ليست على نفس المسافة من حيث استعدادها للتفاوض أو لدراسة تفكيك الحواجز الترتيبية أو غير الترتيبية. ودعت السيدة لبنى الجريبي إلى اعتماد قائمة إيجابية عوضا عن القائمة السلبية للقطاعات الغير المستعدة وقد ذكرت المتدخلة في هذا الصدد على سبيل المثال قطاع الخدمات الإعلامية الذي شملته دراسة أنجزتها منظمة سوليدار تبين أن مؤسساته على استعداد للتعامل الندي مع مثيلاتها الأوروبية واقترحت اختيار "قطاعات نموذجية" التي تمكن، بالنظر لاستعدادها للتفاوض والمنافسة، دفع مزيد التقدم في هذه المفاوضات.

وقد دعت السيدة لبنى الجريبي في ختام تدخلها إلى ضرورة البدء فورا بإجراء الإصلاحات الضرورية من الجانب التونسي ودراسة ما يستوجب المراجعة في المواقف المسبقة من الجانب الأوروبي.

ثم تناول الكلمة السيد أحمد الكرم، رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية مشيرا إلى أن تونس محتاجة إلى الانفتاح على العالم خاصة على الاتحاد الأوروبي الشيء الذي يمكن تونس من مزيد دعم نموها ويساهم في الرفع من نسقه.

لذلك أكد السيد الكرم على الجانب الأوروبي وجوب الرفع من دعمه إلى تونس وذلك بتعبئة موارد مالية هامة لفائدتها مما يمكنها من خفض معدلات البطالة ومن فتح آفاق جديدة لنقل التكنولوجيا لفائدتها مشددا على أهمية الدور الإيجابي الذي يجب ان يلعبه الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذه الأهداف.

وتدخل السيد هشام بن أحمد للرد على هذه السلسلة الأولى من الأسئلة وأجاب بإسهاب خاصة حول التساؤل الذي طرح عن ماهية اتفاقية الأليكا مذكرا أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأول لتونس وأن الأليكا تأتي من منطق تطور مطرد للعلاقات بين الطرفين نحو الأفضل. وأشار إلى أن دراسات قطاعية متخصصة قد وقع الشروع فيها لكي نحدد بالضبط المسار الذي يجب أن تسير فيه المفاوضات مشددا على أن كل تقدم سيقع بالاتفاق مع المجتمع المدني وممثليه.

وأوضح كاتب الدولة أن السلط التونسية تبغى الوصول مع الجانب الأوروبي إلى تحقيق "عدالة اقتصادية" مثلما هو الحال مثلا بالنسبة لوضعية المهندسين المعماريين حيث أصرت تونس على ادماج "حرية التنقل" ضمن بنود التفاوض الأساسية لكي يكون الفاعلون الاقتصاديون التونسيون على نفس الدرجة مع نظرائهم الأوروبيين.

كما شدد كاتب الدولة من جهة أخرى على التزام السلط التونسية بأن يظل التمشي الخاص بهذه الاتفاقية دائما في إطار المساواة بين طرفيها وفي إطار الحفاظ على استقلالية القرار التونسي في كل الحالات.

وتناول الكلمة بعد ذلك الأستاذ فرحات التومي نيابة عن الهيئة الوطنية للمحامين الذي أعلن في تدخله أن ملاحظاته تهم الشكل من جهة والجوهر من جهة ثانية.

وبخصوص الشكل لاحظ المتدخل أن مشاركة منظمات المجتمع المدني تحمل مسؤولية شخصية وسياسية للمشاركين داعيا إلى ضرورة الالتزام بوضع تقارير تسجل بوضوح مشاركات كل طرف ومواقفه واقتراحاته يمكن الرجوع إليها عندما يقتضي الأمر ذلك.

وبخصوص الجوهر أكد الأستاذ التومي أن الأليكا بالأساس هي جملة اتفاقات هدفها تفكيك الحواجز الخاصة بالتعريفات أو غيرها من الحواجز ولكن وجب مسبقا تحديد من سيفكك وما سيفكك وكيف سيفكك ومتى. واعتبر المتدخل أن الإجابة عن

هذه الأسئلة غير واضحة حاليا. ولاحظ الأستاذ التومي إن أصوات معارضة وناقدة للتمشي الأوروبي ترتفع الآن في الاتحاد الأوروبي نفسه ولذلك وجب علينا إعداد خارطة طريق توضح ما سيفكك مؤكدا أنه علينا اليوم الخروج من الشكل التقليدي للتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وبعد أن أكد أن جل القطاعات المعنية بالأليكا بعيدة كل البعد عن المواصفات الأوروبية مثل القطاع الفلاحي ذكر المتدخل بأن من أبرز نتائج اتفاقية التبادل الحر لسنة 1995 تحول جانب هام من الصناعات التونسية إلى المناولة مع الصناعيين الأوروبيين وهو ما لا يجب أن يتكرر بالنسبة للأليكا داعيا إلى البحث الجدي عن منوال جديد للتعاون. واعتبر الأستاذ التومي أن على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أننا حاليا غير قادرين على القيام بعملية تدقيق كاملة لقطاعات الخدمات وعلى الاتحاد القيام بذلك وتحمل تكلفته من أجل أن تتوضح الصورة.

وتدخلت بعد ذلك السيدة فاطمة بالنور المديرية التنفيذية للجامعة التونسية للنزل مستعرضة المصاعب التي يواجهها القطاع السياحي وفي مقدمتها النقص الفادح في التكوين مشيرة إلى العوائق المتعددة لاستكمال التكوين في أوروبا، كما أشارت المتدخلة إلى التأخير المسجل في التجهيزات الفندقية وإلى العوائق أمام تطور الحجوزات الالكترونية بسبب تأخر التشريعات.

وعرجت السيدة فاطمة بالنور في تدخلها على وضعية الخطوط الجوية التونسية وما تشهده من صعوبات متسائلة عن أسباب تأخر تنفيذ اتفاقية السماء المفتوحة مع ما ينجر عن ذلك من خسائر في توافد السياح الأوروبيين على تونس...

وتدخل السيد وليد بالحاج عمر ممثل المعهد العربي لرؤساء المؤسسات مبعثا حسب تدخله الجانب السياسي في موضوع اتفاقية الأليكا على الجانب التقني. واعتبر السيد بالحاج عمر أن اتفاقية التبادل الحر لسنة 1995 قد فشلت منذ اندلاع ثورة 14 جانفي 2011 لأنها لم تضمن التنمية التي وعدت بها. ولهذا فإن اتفاقية الأليكا لا يجب أن تستنسخ تجربة 1995.

واعتبر المتدخل أن الجوانب التقنية يجب أن تنزل في إطار خارطة طريق سياسية لم تتوضح بعد حتى لا يجد التونسيون أنفسهم بين مطرقة التراتيب التونسية وسندان مثيلاتها الأوروبية. ولاحظ انه لا يستطيع أحد اليوم الإجابة عن سؤال مهم يتعلق بماذا نريد من الأليكا.

وفي جزء ثان من تدخله تساءل السيد بالحاج عمر عن الدور الموكل للمجتمع المدني في هذه المفاوضات معتبرا أن هذا الدور مغيب تماما وان منظمات المجتمع المدني في وضعية سلبية بينما يجب أن تكون فاعلة في المسار برمته. واعتبر المتدخل أن غياب المعلومة في ما يهم رزمة التفاوض أو الإعداد المسبق لدورات التفاوض أو المتابعة كل ذلك يجعل

المجتمع المدني غير عالم بما يقع إعداده الشيء الذي يعيق تحركه وتفاعله. ودعا بالحاج عمر منظمات المجتمع المدني إلى المبادرة بالتوحد والتشاور لكي تتمكن من الضغط على مسار التفاوض والمشاركة فيه.

وتدخل بعدئذ السيد عبد الستار حسني ممثلا عن عمادة المهندسين منتقدا مشاركة المجتمع المدني في صورتها الحالية معتبرا أنها لا تتجاوز الديكور بينما يجب أن تكون في مكانة متميزة. كما لاحظ السيد عبد الستار حسني أن اتفاقية الشراكة لسنة 1995 أنتجت تأخرا للصناعة التونسية التي تحولت إلى قطاع مناولة بالنسبة للصناعة الأوروبية حيث لم تعد صناعة خلاقة للثروة. وعرج المتدخل على الدراسات التقييمية لتجربة 1995 متسائلا متى وكيف سيقع انجازها لأهميتها.

وفي تدخل موالى، أكد السيد سمير السماوي عن عمادة الأطباء أنه من الضروري أولا أن تكون لنا نظرة سياسية شاملة بخصوص التعاون مع الاتحاد الأوروبي لنتمكن من المضي بعدئذ إلى الجوانب التقنية. واعتبر المتدخل أن الاتحاد الأوروبي، وهو شريكنا الأول منذ سنين، مدعو إلى إعادة النظر في منوال التعاون الحالي ضاربا المثل بالقطاع الصحي المجبر على تطبيق عدة توجيهات أوروبية دون أن نسجل أي التزام أوروبي بتحسين الوضع الصحي في تونس.

وأخذ الكلمة السيد هشام بن أحمد كاتب الدولة للتجارة الخارجية للإجابة عن التساؤلات المطروحة مؤكدا أن موقع الواب للأليكا يتضمن عرضا لكل المعلومات والنقاشات والتوصيات حول الاتفاقية. وبخصوص مشاركة منظمات المجتمع المدني أكد كاتب الدولة أن الحكومة لن تتقدم أية خطوة إلا بالتشاور مع المجتمع المدني ولكنه لاحظ أنه من الضروري البحث عن سبل أكثر نجاعة للمشاركة مما هو الحال الآن داعيا الجميع إلى تقوية وتنويع مشاركتهم.

وعرج السيد هشام بن أحمد على موضوع الدراسة التقييمية لاتفاقية 1995 معلنا أنها انطلقت وأن دراسات قطاعية أخرى وقع الشروع فيها لمزيد توفير المادة الضرورية للتقدم في المفاوضات. وأكد من جهة أخرى على اتفاقية السماء المفتوحة التي استكملت موافقتها وأن التأخير في تنفيذها يعود إلى الاتحاد الأوروبي والذي مرده رزنامته والى التعقيد البيروقراطي فيه.

وتناول الكلمة بعد ذلك السيد إغناسيو قارسيا برسيرو المفاوض الرئيس للاتحاد الأوروبي مؤكدا أن الاتحاد الأوروبي مدرك تمام الإدراك للبعد السياسي لاتفاقية الأليكا وأهمية هذه المسألة. وأشار أيضا إلى أن مستوى "التقارب الترتيبي" يرجع بالنظر إلى البلد المعني ضاربا في ذلك مثال أوكرانيا التي اختارت مستوى عاليا في التقارب الترتيبي مع أوروبا وجورجيا التي اختارت مستوى أقل طموحا.

وأعاد السيد إغناسيو قارسيا برسيرو التأكيد على أن تونس دولة ذات سيادة وأنها من هذا المنطلق هي من يحدد مستوى تقاربها الترتيبي مع أوروبا.

وبخصوص التدقيق في وضعية قطاعات ما في تونس اعتبر السيد إغناسيو قارسيا برسيرو أن هذا يظل من اختصاص تونس وحدها وليس للاتحاد الأوروبي أن يتدخل في شأن داخلي مثل هذا مشددا على أن اتفاقية الأليكا والتفاوض بشأنها لا علاقة له البتة بأي "قائمة سوداء" في أي مجال كان.

كما تدخلت السيدة فاطمة الوسلاتي، المكلفة بمهمة بديوان رئيس الحكومة والمديرة العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالمفاوضات حول اتفاق الأليكا، مؤكدة أن العمل متواصل مع المجتمع المدني منذ بداية مسار المفاوضات وأن موقع الأليكا يتضمن تقارير لنتائج مختلف الأشغال المتعلقة بهذا المسار. وأضافت السيدة الوسلاتي أن الدعوة وجهت ولا تزال مفتوحة إلى كل منظمات المجتمع المدني للمشاركة بأكثر كثافة وإلى نشر "ورقات عمل ودراسات ذات الصلة" كل في اختصاصه من شأنها إثراء النقاش العام.

كما لاحظت السيدة الوسلاتي أنّ اللقاء مع المجتمع المدني الذي انعقد في تونس يوم 19 أبريل 2018 مكنّ مكوناته من فرصة لقاء المفاوضين ومن تحديد منهجية العمل ولتقديم رزنامة المفاوضات مذكرة بالمراسلة التي وجهت لهذه المكونات لكي تعبر عن اقتراحاتها المتعلقة بمختلف محاور الاتفاق والتي تم نشرها على موقع الواب الخاص بهذه المفاوضات حتى تتسنى دراستها في أقرب الأجل خلال الاجتماعات مع الفرق الاستشارية.

كما أشارت السيدة الوسلاتي إلى أنّه خلافا لمشاريع التوأمة فإنّ دراسات تحليل الفوارق التي تم الشروع في إنجازها تهم تشخيص وضع كل قطاع ومقارنته مع ما هو عليه في أوروبا وتحديد المستوى المطلوب للتقارب مع أوروبا وكذلك كلفة هذا التقارب والطريقة المثلى لتحقيقه مع تحديد إجراءات المرافقة.

وتناول الكلمة بعدئذ السيد شهاب سلامة عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مسجلا أولا أن الدولة تؤكد أنها تستمع إلى المجتمع المدني بينما لا يرى هذا الأخير أي استماع جدي لرأيه، واعتبر المتدخل أن هذا الوضع ينم عن وجود إشكال اتصالي ومنهجي يستوجب المراجعة.

وأضاف السيد سلامة أنه من المفروض أن نكون على علم بخارطة طريق التفاوض وأن دورات التفاوض يجب أن يقع الإعداد لها مسبقا وأن موقف كل قطاع ومقترحاته يجب أن تكون مدونة ومسجلة.

وأعلن المتحدث أن القطاعات المنخرطة في منظمته سترسل كل واحدة منها مواقفها واقتراحاتها إلى الحكومة. ودعا أيضا إلى الإسراع في الدراسة التقييمية لاتفاقية 1995. واعتبر أن جل القطاعات غير مهيأة اليوم لاتفاقية الأليكا داعيا إلى إفراد كل قطاع بدراسة خاصة ومتكاملة.

وأقر السيد شهاب سلامة أن الوضعية التشريعية اليوم في تونس بعيدة عن نظيراتها الأوروبية وأن إصلاحات كبيرة يجب أن تنجز في عديد القطاعات مؤكدا أن المطابقة التشريعية والترتيبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس ستأخذ الكثير من الوقت

والجهد والإمكانات معتبرا أن الدخول إلى السوق الأوروبية يصعب كثيرا في بعض المجالات مما يجعل التقدم التدريجي القطاعي هو الحل.

وعقب السيدة لبنى الجريبي عن منظمة سوليدار مباشرة مؤكدة على ضرورة أن يكون الجميع على علم برزنامة التفاوض بكل دقة من أجل تحسين التحضير لكل جولة من التفاوض، واعتبرت أن الإستراتيجية التي يجب أن تتبع هي الاستراتيجية القطاعية.

وتدخل ممثل عمادة المهندسين مرة ثانية مذكرا أنه من المفروض أن مشاركة المجتمع المدني في هذه الدورة الثانية من المفاوضات يجب أن تفضي إلى اقتراحات ملموسة متسائلا لما لا يقع اللجوء إلى تنظيم ورشات عمل قطاعية من شأنها أن تسهل التقدم في النقاشات وتفضي إلى اقتراحات واضحة. وبخصوص الدراسة التقييمية اقترح المتدخل أن يقع التفكير في دراسة النماذج الناجحة لاتفاقيات الأليكا مما من شأنه أن يوضح عديد الجوانب في الاتفاقية ويقدم إجابات مفيدة حول تعقيباتها.

وإجابة على كل هذه الأسئلة جدد السيد هشام بن أحمد كاتب الدولة للتجارة الخارجية والمفاوض الرئيس لإتفاق الأليكا دعوته إلى كل مكونات المجتمع المدني لكي توافي وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالأليكا بكل مقترحاتها وورقات عملها لكي تقع مناقشتها في الاجتماعات التي تعقد في هذا الغرض.